الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.27

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
6 February 2001
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٢٧

المعقودة في المقر بنيويورك،

يوم الخميس ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة **غيتنس – جوزيف** ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

البند ١١٣ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-69834

0069834

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/55/18* (الملحق رقم ١٨) و Add.1*، A/55/203، A/55/266، A/55/285، A/55/304، A/55/307، A/55/459)

البند ١١٣ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/55/176 و Add.1، A/55/334)

١ - **السيد سيمون بادريس** (الأرجنتين): قال إن وفده يشاطر المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان القلق الذي عبّر عنه في تقريره (A/55/304) بشأن تجدد العنف العنصري في بعض البلدان والتطور المزعج لظاهرة النزعة العرقية في شتى أنحاء العالم. وإلى جانب ذلك فإن الأرجنتين، إذ تسلّم بأن المجتمع المدني يؤدي دوراً مهماً في مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، تشجع المنظمات غير الحكومية على مواصلة جهودها في هذا المجال. وفيما يتعلق باستمرار استخدام الإنترنت في الحضّ على الكراهية العنصرية وكراهية الأجانب، فإن الأرجنتين تجدد الإعراب عن رفضها لهذه الظاهرة التي سبّبها وجود فراغ في التنظيم الدولي.

٢ - إن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب تتطلب عملاً متسقاً من جانب المجتمع الدولي، وسيكون المؤتمر العالمي الذي سيعقد في هذا الموضوع في عام ٢٠٠١ فرصة فريدة لزيادة فهم أسباب هذه الظواهر وإعادة النظر في الاستراتيجيات الموضوعة للقضاء عليها. ومن المهم أيضاً مواصلة تعبئة الرأي العام تعبئة كافية، وكذلك الدول والمجتمع المدني، ضد هذه الظواهر. وتؤيد الأرجنتين كل المبادرات المتصلة بالعملية التحضيرية للمؤتمر العالمي، والأنشطة المتعلقة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي ستجري في شيلي في الأشهر القادمة. وأخيراً، تشيد الأرجنتين بمبادرة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهي طرح الإعلان المعنون ''التسامح والتنوع: رؤية للقرن الواحد والعشرين'' على قادة العالم لتوقيعه. وقد كان رئيس الجمهورية الأرجنتينية في غاية السعادة بالانضمام إلى هذه المبادرة.

٣ - إن الجمهورية الأرجنتينية تضطلع تماماً بالالتزامات التي تحملتها عندما اعتمدت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في أواخر الستينات. فدستورها يكفل لجميع سكان الدولة الممارسة التامة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن الأرجنتين، وهي بلد هجرات، مفتوحة للأجانب، وقد تأكدت روح الانفتاح هذه منذ صدور أول دستور في عام ١٨٥٣ وفي تعديلاته اللاحقة.وفي عام ١٩٨٨، اعتمد الكونغرس الأرجنتيني، بإجماع الأحزاب السياسية، قانوناً يحظر التمييز بجميع أشكاله، بما في ذلك التمييز لدوافع عرقية.

٤ - ومنذ عام ١٩٩٥، تعكف هيئة عامة هي المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية على مكافحة جميع مظاهر القمع والتعصب، عن طريق التعليم والإعلام والحوار. وهناك جهاز داخل هذه الهيئة مهمته تلقي وفحص الشكاوى ومساعدة ضحايا التمييز. ومن ناحية أخرى، يعمل المعهد على تطبيق الخطة الوطنية لمكافحة جميع أشكال التمييز، التي اعتمدتها الأرجنتين في إطار العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ومن منظور المؤتمر العالمي. وفي مجال التعليم، تنص هذه الخطة على برنامج مدته أربع سنوات يهدف أساساً إلى إعداد المعلمين، ووضع وسائل تعليمية تيسّر على المعلمين القيام بأنشطة في المدارس وداخل المجتمع، وتضمين المناهج الدراسية عناصر جديدة تتعلق بمنع التمييز. وأخيراً يقوم المعهد، بالاشتراك مع جامعة بوينس آيرس ومجموعة مونتفيديو لجامعات منطقة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي الموسّع، بتنظيم مؤتمر مشترك بين الجامعات عن العنصرية والتمييز العنصري

وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من المقرر أن يعقد في بوينس آيرس في آذار/مارس ٢٠٠١.

٥ - وأخيراً، تود الأرجنتين جذب الانتباه إلى الدور الحاسم لحملات التثقيف والتوعية، وتأمل أن تعطي الوفود كل الانتباه المطلوب لهذا الجانب من المسألة في المؤتمر العالمي.

٦ - **السيد درويش** (مصر): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وهو يأمل أن يكون المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي سيعقد في جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠١، معلماً هاماً في العمل الجاري لمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري. إن مصر تتوجه إلى الإرادة السياسية لجميع الدول أن تحشد جميع جهودها وجميع الموارد اللازمة لتكفل للمؤتمر النجاح. وتعتزم مصر المشاركة في الأعمال التحضيرية الإقليمية للمؤتمر باتخاذ أو اقتراح مبادرات تهدف إلى تعزيز الاحترام المتبادل بين الشعوب والأعراق ويكون محورها القيم الأساسية للإنسان وحرياته وذاتيته.

٧ - إن التنوع الإنساني يجب أن يكون مصدراً للثراء، ويجب على الأمم المتحدة، وهي المحفل الأكثر تمثيلاً لهذا التنوع، أن تعمل على تعزيز قيم الحرية والعدالة والتسامح، مع مراعاة احترام خصائص جميع المجتمعات بروح من الحوار.

٨ - إن مصر تقلقها المعلومات التي أوردها المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان (A/55/304)، والتي جاء فيها أن التطرف والتمييز وكراهية الأجانب في ازدياد، وأن الإنترنت تستخدم في بعض البلدان الغربية لنشر مواضيع ذات طابع عنصري. ولذلك تأمل مصر أن يدين المؤتمر العالمي النزعة إلى تحميل المهاجرين مسؤولية البطالة وضياع التلاحم الاجتماعي. وهي تطلب إلى جميع الدول اتخاذ تدابير تشريعية للتصدي لهذا التيار من الأفكار ولهذه المنظمات. كما تدعو الدول إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم إذا لم تكن قد صدقت عليها بعد، وإلى تطبيقها واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المهمشين.

٩ - وانتقل ممثل مصر إلى البند ١١٣ من جدول الأعمال، فقال إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ما فتئت، منذ إنشاء المنظمة، تنظر إلى حقها في تقرير المصير ليس على أنه فقط حق جماعي، بل أيضا من أسس نظام القانون الدولي المكرس في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وشتى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٠ - إن مصر ما زالت، لأكثر من نصف قرن، تدعم الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تقرير المصير. إن الأمم المتحدة، وهي صوت المجتمع الدولي ورمز الشرعية الدولية، قد تركت بصمة عميقة على العلاقات العربية الإسرائيلية بعملها من أجل السلام، ومازالت قراراتها هي الإطار المرجعي للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للحالة في الشرق الأوسط، ومن أجل الاعتراف بالحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

١١ - إن مصر تطالب إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة وإعادة هذه الأراضي في إطار من السلام العادل والدائم، على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبدأ ''الأرض مقابل السلام''. وهي تحث إسرائيل على تنفيذ تعهداتها واحترام الاتفاقات المبرمة لتعزيز عملية السلام، بما يحقق مصلحة جميع شعوب المنطقة. وهي تطلب إلى إسرائيل السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه المشروعة، بما فيها حقه في إنشاء دولته. وتعارض مصر أي عمل يتنافى مع

السلام في المنطقة، وتتطلع إلى حل سلمي عادل ومتوازن يتيح لشعوب المنطقة العيش في سلام ويحمي الأجيال المقبلة من الحرب. وأخيراً، يأمل الوفد المصري أن تشترك الدول الأعضاء في تقديم مشروع القرار المتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، الذي سيقدمه الوفد كدأبه في الدورات السابقة للجمعية العامة، وأن تتبناه.

١٢ - **السيد ويبيسونو** (إندونيسيا): تكلم في البند ١١٢، فقال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشاد بالتقدم المحرز في الإعداد للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، قائلاً إن بلده يؤيد تماماً عقد هذا المؤتمر الذي سيكون فرصة للتطرق إلى مشكلة تعدّ من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان.

١٣ - وفي هذا الشأن، تترقب إندونيسيا باهتمام كبير وضع مشروع إعلان وبرنامج عمل للمؤتمر ينبغي، في رأيها، أن يحدد توجهاً واضحاً وإشارات دقيقة فيما يتصل بتوقعات المجتمع الدولي وأهدافه. وهي ترى أيضاً أنه ينبغي في مشروع الإعلان الاعتراف بالحجم العالمي للظاهرة، وأيضاً بضرورة الخروج برد ملموس على الصعيد الدولي. وتحيط إندونيسيا علماً بالاقتراحات التي قدمتها لجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن العناصر الواجب إدراجها في خطة العمل مستقبلاً. وأخيراً، تحث إندونيسيا على الاهتمام بالمتابعة المستمرة واليقظة لبرنامج عمل المؤتمر. إن الوفد الإندونيسي، إذ يحيط علماً بحلقة الخبراء الدراسية المعنية بالعنصرية واللاجئين والدول المتعددة الأعراق التي عقدت في جنيف في أواخر عام ١٩٩٩، يرى أن من الأمور المشجعة استمرار الاضطلاع بهذه الأنشطة في إطار برنامج العمل المنقح للعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، ذلك أن المجتمع الدولي في العقدين السابقين لم يبرهن بالقدر الكافي على رغبته في تنفيذ برنامج للعمل. وتؤيد إندونيسيا، علاوة على ذلك، الملاحظة التي أبدتها حلقة الخبراء الدراسية، وهي أن التعقد البالغ لمشكلة العنصرية والتمييز العنصري يتطلب حلولاً شاملة لا تقتصر على الأحكام القانونية، بل تتناول أيضاً الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

١٤ - وفي عام ١٩٩٩، وقعت إندونيسيا الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وصدقت عليها. ويواصل فريق من القانونيين النظر في التشريعات الوطنية لتنقيتها من كل الجوانب التمييزية. وتؤكد إندونيسيا إصرارها على المضي بهذه العملية إلى نهايتها، وإن كانت تحتاج إلى وقت. وفي الوقت ذاته تواصل السلطات الإندونيسية جهودها من أجل معالجة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والتوترات العرقية والدينية، وأملها كبير أن تنجح في ذلك بفضل الحوار والتعليم.

١٥ - إن إندونيسيا، باعتبارها طرفاً في الاتفاقية، تدعم أعمال لجنة القضاء على التمييز العنصري وإجراءاتها، وتحيط علماً بالجهود التي تبذلها لتطبيق إجراءات الإنذار المبكر التي ترمي إلى الحيلولة دون أن تتحول الحالة إلى صراع. والمأمول أن تتمكن اللجنة، بعد اكتساب مزيد من الخبرة، من تقديم دعم أفضل إلى مبادرات الدول الأعضاء.

١٦ - وهناك جانب يثير قلقاً بالغاً في مشكلة العنصرية والتمييز العنصري، هو استخدام التكنولوجيات الجديدة لنشر خطاب الكراهية. إن على الدول الأعضاء التوصل إلى توافق آراء بشأن كيفية التصدي لهذه المشكلة التي تستهين بالحدود القانونية والاجتماعية للبلدان. إن الإنترنت تعتبر، في الوقت ذاته، وسيلة واعدة لنشر رسالة التسامح والتفاهم، ويمكن أن تستخدم بشكل أفضل كوسيلة للتعليم ولمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

١٧ - إن الوفد الإندونيسي يشاطر المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان ما سبق أن أبداه من قلق إزاء الحالة الراهنة في إندونيسيا. ولكن إذا كان استغلال الاختلافات العرقية الذي يجري حاليا في إندونيسيا يمكن أن يبدو مقلقاً للوهلة الأولى، فإنه يمكن أيضاً ألا تكون المشاكل الراهنة مشاكل عرقية أو إثنية أساساً، بل مشاكل اجتماعية واقتصادية. وبذلك تكون الأسباب الدفينة لهذه الانقسامات هي الفقر والجهل والأزمة الاقتصادية، وهذه الأسباب الدفينة هي التي ينبغي التفكير في معالجتها أولاً. إن إندونيسيا، وهي بلد متعدد الأعراق والمذاهب الدينية، لا تنوي السكوت على هذه التصرفات، بل هي تدينها أينما وقعت.

١٨ - إن إندونيسيا، التي مرت بتحول ديمقراطي عميق، قد اختارت إقامة نظام اجتماعي واقتصادي يمكن أن يحقق مصالح السكان، بغية الإسراع بالانتعاش الاقتصادي والحفاظ على الوفاق الاجتماعي. إن ''إندونيسيا الجديدة'' هذه تتطلع، في الألفية الجديدة، إلى الحفاظ على تعدديتها الديمقراطية، وإلى أن تصبح دولة حديثة تكفل لجميع رعاياها كل الفرص، بصرف النظر عن اختلافاتهم الإثنية أو الدينية أو غيرها.

١٩ - **السيدة فريتش** (لختنشتاين): تكلمت في البند ١١٣، فذكّرت بأن تقرير المصير ليس مبدأ عفّاه الزمن وليس مقتصرا على موضوع إنهاء الاستعمار، كما دلّت على ذلك الأحداث الأخيرة، ولا سيما في تيمور الشرقية وكوسوفو. إن تقرير المصير لا يتعارض مع السيادة والسلامة الإقليميتين اللتين لا يسع بلد صغير مثل لختنشتاين سوى الإقرار بأهميتهما الكبيرة، والاستقلال، كما حدده إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٧٠، ليس سوى شكل من الأشكال العديدة التي يمكن أن يتخذها تقرير المصير. إن أغلب الصراعات الدائرة الآن في العالم حروب أهلية تنجم غالباً عن عدم التحاور مع المجتمعات المعنية الممثلة على الصعيد السياسي تمثيلاً ناقصاً. وترى لختنشتاين أن الحصول على استقلال ذاتي جزئي يحترم السيادة الإقليمية سيساعد على عدم تفكك الدول في أعقاب تصاعد العنف.

٢٠ - وفي هذا السياق، يحسن أن تجرى الأمم المتحدة مداولات حول دور تقرير المصير في الصراعات المسلحة، عملاً بثقافة المنع التي يدعو إليها الأمين العام، ومن أجل القيام بعمل وقائي أنشط، كما طلب السيد الإبراهيمي في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809).

٢١ - إن لختنشتاين لا تقنع بالترويج لأفكارها داخل منظومة الأمم المتحدة، بل تنتوي ، في الأسابيع القادمة، تحويل برنامج البحوث في مجال تقرير المصير، الذي تموله في جامعة برنستون، إلى معهد.

٢٢ - **السيد رودريغيس** (كوبا): تكلم في البند ١١٢، فطالب جميع البلدان بالعمل فوراً على تطبيق المادة ٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بأن تحظر أي تجمع عنصري وتدين نشر الأفكار العنصرية. وأبدى أسفه لظهور أشكال جديدة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب في شتى أنحاء العالم، وبخاصة في أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية، وكذلك في أمريكا الشمالية، حيث تذيع أفكار اليمين المتطرف وأطروحات النازية الجديدة على يد الأحزاب السياسية ذات البرامج العنصرية التي تتمتع بمعونات مالية من الدولة في بعض البلدان.

٢٣ - إن العالم المتقدم النمو هو الذي يتردد فيه، في الواقع، أوسع صدى للأفكار العنصرية التي تنتقل عبر الطرق السريعة الجديدة للمعلومات، ولا سيما الإنترنت. فالتوزيع غير

المتساوي للثروة، الذي يزيده تفاقماً التحرير المفرط للأسواق، والعولمة، وهي الأداة المكينة للنزعة الفردية، يتحملان المسؤولية الكبرى عن عودة العنصرية هذه. فبالإضافة إلى التمييز ضد الأقليات العرقية أو الإثنية، هناك التعصب الشديد ضد المهاجرين، وهم الضحايا الحقيقيون المكفّرون عن معاناة المجتمعات المتقدمة النمو، الذين كتب عليهم ليس فقط تحمل العنف البدني أو اللفظي من جانب نشطاء اليمين المتطرف، بل أيضاً معاناة العنصرية المؤسسية ومواجهة قوات شرطة تزداد قمعاً تجاههم.

٢٤ - وأشار ممثل كوبا إلى التقرير الأخير للمقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/55/304)، فقال إن هناك عنصرية مؤسسية في الولايات المتحدة، وإن تطبيق العدالة هناك انعكاس للتحيز العنصري. ففي الوقت الذي برّئت فيه ساحة رجال الشرطة الذين اغتالوا أحمدو ديالو، وهو مهاجر من أصل غيني، فإن شاكا سانكوفا، وهو مدافع عن حقوق الشعب الأفريقي الأمريكي، حكم عليه بالإعدام في جريمة لم يرتكبها. وقد نُفّذ ثمانية عشر ألف حكم بالإعدام في الولايات المتحدة، ولكن لم يحكم بالإعدام إلا على ٣٨ فقط من البيض لقتلهم أشخاصاً من السود. وفي بنسلفانيا، التي لا يمثل فيها الأفارقة الأمريكيون سوى ٩ في المائة من السكان، تصل نسبة المحكوم عليهم بالإعدام من السود إلى ٦٢ في المائة. وفي الولايات المتحدة، حيث تحصل الأسر البيضاء على ضعف متوسط الدخل السنوي الذي تحصل عليه الأسر السوداء، فإن فرص الحكم بالإعدام على السود تزيد ١٣ مرة على فرص البيض في المشاكل المتصلة بالمخدرات، في حين أن عدد تجار المخدرات من البيض يزيد خمسة أضعاف على عدد السود، و ٦٠ في المائة من السجينات هن من أصل أفريقي أمريكي أو من الإسبان.

٢٥ - إن الظروف العصيبة للأقليات من طائفة ''الروما'' في مختلف بلدان أوروبا الشرقية تدعو إلى القلق، كما أكدت لجنة القضاء على التمييز العنصري.

٢٦ - ولذلك يجب أن يكون المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب فرصة للاستفادة من دروس التاريخ والسماح بتعويض ضحايا العنصرية وذرياهم، ولا سيما الأشخاص الذين كانوا أو هم بالفعل من ضحايا عواقب الرق الرأسمالي وتجارة العبيد عبر المحيط لأغراض تجارية، وهما من الممارسات التي يجب أن تعتبر جرائم ضد الإنسانية.

٢٧ - **السيد يو ونزهي** (الصين): ذكّر بأن العنصرية من أفظع انتهاكات حقوق الإنسان، قائلاً إن الوفد الصيني مغتبط بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل القضاء عليها، ولا سيما إلغاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ولكن لما كانت العنصرية في زمن العولمة لا تزال تشكل خطراً، فإن الصين ترحب بعقد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في جنوب أفريقيا. فالواقع أن العنصرية ليست شأناً وطنياً محضاً، بل تنجم عن النظام السياسي والاقتصادي الجائر السائد على الصعيد الدولي، فهو يدفع إلى التمييز، ويعد مصدراً لعدم المساواة بين الدول. ومن هنا كان لا بد من مساهمة هذا المؤتمر في إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد أعدل وأكثر إنصافاً، يوفر الظروف المواتية للقضاء التام على العنصرية. إن الصين، المستعدة للانضمام إلى هذه العملية، تأمل أن يعمل الأمين العام للأمم المتحدة والمفوضة السامية لحقوق الإنسان والهيئات المختصة بالأمم المتحدة على تخصيص ما يلزم للإعداد للمؤتمر العالمي من موارد بشرية ومادية ومالية.

٢٨ - وفيما يتعلق بالحق في تقرير المصير، ترى الصين أن هذا الحق مبدأ مقدس. فيجب تمكين كل شعب من اختيار نظامه السياسي والاجتماعي ونموذجه الاقتصادي والإنمائي، والتصدي للعدوان الخارجي والتدخل في شؤونه الداخلية، والقدرة على صون سيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. إن الممارسة التي يلجأ إليها بعض البلدان القوية في استخدام الضغوط السياسية والجزاءات الاقتصادية وحتى الغزو المسلح للتدخل في شؤون دولة أخرى أقل حجماً تعتبر انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وللحق في تقرير المصير. على أنه ينبغي أن يدان بنفس القوة أولئك الذين يدافعون صراحة عن تقسيم الدول المستقلة بدعوى تعزيز مبدأ تقرير المصير.

٢٩ - إن مسألة الحق في تقرير المصير هي في صميم الصراعات العنيفة التي ما زالت ناشبة في الشرق الأوسط. إن الصين، إذ تدين استخدام الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين الفلسطينيين، تأمل أن يطبق الاتفاق المبرم في مؤتمر قمة شرم الشيخ، وأن تمتنع جميع الأطراف المعنية عن أي حديث أو فعل يعرقل حسن سير عملية السلام، وأن تستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في احترامٍ لمبدأ الأرض مقابل السلام، من أجل مواصلة المفاوضات وفق الاتفاقات المبرمة.

٣٠ - **السيد عروة** (السودان): قال إننا نشهد منذ عدة سنوات، في شتى أنحاء العالم، تزايد أشكال جديدة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، ولا سيما ضد المهاجرين واللاجئين والأقليات العرقية. وتتمثل هذه الأشكال الجديدة في تدنيس أو تدمير أماكن العبادة، وارتكاب أعمال إرهابية ضد الأجانب، وحتى في التطهير العرقي أو عمليات الإبادة الجماعية، وتكون مصحوبة بأقوال تدعي تفوق جماعة عرقية أو مجموعة معينة على ما عداها. إن الآليات الدولية القائمة لا تكفي لوقف الدعاية العنصرية. فبالنظر مثلاً إلى تعدد المواقع المحتوية على رسائل في التعصب على الإنترنت، يكون من الضروري سنّ تشريع ملائم على الصعيدين الوطني والدولي لإدانة كاتبي هذه الرسائل. إن السودان، صاحب التعايش السلمي التقليدي، يدعو أيضاً المجتمع الدولي إلى العمل على احتواء هذه الظواهر المختلفة عن طريق حملات التوعية في المدارس والجامعات وأماكن العبادة.

٣١ - وإزاء هذا الواقع، يتابع السودان باهتمام العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وكذلك تنفيذ برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية. ويعتزم السودان أن يشارك في المؤتمر مشاركة كاملة، ويأمل أن يعتمد المؤتمر توصيات وبرنامج عمل فعالين.

٣٢ - وفيما يتصل بحق الشعوب في تقرير المصير، يرى السودان أن الدفاع عن هذا الحق يجب ألا يكون تشجيعاً لتفتت الدول، ولا أن ينتهي إلى تبرير التدخل في شؤونها الداخلية أو التعدي على سيادتها وسلامتها الإقليمية أو وحدتها السياسية. والواقع أن التفسير الخاطئ لهذا المبدأ يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الصراعات وإحداث قلاقل اجتماعية، وأن يهدد السلام والأمن الدوليين. والسودان من ناحيته يأمل، وفقاً للمفهوم الأفريقي للحق في تقرير المصير، أن تقتصر ممارسة هذا الحق على الشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي. وفي هذا السياق، فإن الأحداث التي وقعت مؤخراً في الأرض الفلسطينية المحتلة ليست إلا تعبيراً عن العنصرية في أسوأ أشكالها. ولذلك فإن من الضروري تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمنح الشعب الفلسطيني حقه المشروع في تقرير مصيره، ذلك الشعب الذي يعاني منذ فترة طويلة تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، مع ما يستتبع ذلك من عواقب مأسوية نعرفها، ولا سيما بالنسبة إلى الأطفال.

٣٣ - غير أن احترام سلامة الدول وحقها في تقرير المصير مهدَّد أيضاً بالاستعانة المتزايدة بالمرتزقة الذين يعملون بمفردهم أو ينشئون شركات مسجلة قانوناً، ويعرضون خدمات في مجال الأمن، ويستثمرون في شتى قطاعات الأنشطة. وقد أحاط السودان علماً بالتقرير المتعلق باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وتعويق ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير (A/55/334)، الذي قدمه المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بمسألة استخدام المرتزقة، وهو يرحب بما طلبته الجمعية العامة إلى الأمين العام من دعوة الحكومات إلى تقديم مقترحات من أجل التوصل إلى تعريف قانوني أوضح للمرتزقة، مما يزيد من فعالية منع أنشطة المرتزقة، وسنّ تشريعات وطنية في هذا الشأن.

٣٤ - **السيدة لوفيل** (أنتيغوا وبربودا): تكلمت باسم بلدان مجموعة الكاريبي، فذكّرت بأن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد أن من مقاصد الأمم المتحدة ''تحقيق التعاون الدولي (...) على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك، بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين''، وقالت إن المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن ''جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق''، وإن الدول الأعضاء تعهدت بكفالة احترام هذه الحقوق. ومع ذلك فإن العنصرية ما زالت ماثلة، بدليل عدة أمور، منها الإسراف في استخدام الإنترنت من جانب مَن يودون شيوع ثقافة التعصب والخوف. إن الدول الأعضاء في جماعة الكاريبي تؤيد استنتاجات الحلقة الدراسية المعنية بدور الإنترنت، التي عقدت في جنيف في عام ١٩٩٧، وهي أن على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات قانونية دولية لمنع الدعاية العنصرية على الإنترنت، ولكن مع احترام الحريات الفردية، مثل حرية التعبير. وهي تؤيد أيضاً أهداف المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب التي حددها قرار الجمعية العامة ١١١/٥٢، وتشجع أعضاء المجتمع الدولي على التبرع بسخاء لصندوق التبرعات للمؤتمر العالمي، وتأمل أن يكون هذا المؤتمر فرصة لتحقيق التصديق الشامل على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتحث المنظمات غير الحكومية على المشاركة النشطة في المؤتمر، وتحض جميع الدول على أن تنشئ، على الصعيدين الوطني والإقليمي، أجهزة تتولى تنسيق العملية التحضيرية وتوعية الرأي العام بأهمية المؤتمر.

٣٥ - وبهذه الروح، تؤيد بلدان جماعة الكاريبي الحملة الإعلامية التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وترحب بالجهود التي يبذلها المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من أجل الكشف عن الأمثلة الراهنة للعنصرية المؤسسية أو غير المباشرة، وإعطاء الكلمة لأفراد الأسرة الدولية الذين لم يكونوا ليجدوا فرصة للتعبير لولا تدخله.

٣٦ - **السيد تيسيما** (إثيوبيا): تكلم في البند ١١٢ الذي ذكّر بأنه بند حساس ويمكن أن يثير خلافات، وقال إنه يتطلع إلى استمرار الحوار داخل اللجنة. والواقع أن الأسباب الدفينة للعنصرية وكراهية الأجانب والتعصب عديدة بقدر ما هي متنوعة، ومظاهرها تزداد تعقداً إلى درجة أن الإنترنت أصبحت الآن وسيلة لنقل الدعاية العنصرية. وتعدّ هذه الظواهر سبباً رئيسياً للقلاقل في عدد من المجتمعات، ولا سيما أن بعض التشريعات الوطنية المتعلقة بحق اللجوء وحركة تنقل الأشخاص فيها مفاهيم معادية للأجانب، وأن القوانين التي تدين التمييز العنصري لا تنفذ بقدر كاف في كثير من أنحاء العالم. إن مسألة العنصرية، رغم أهميتها،

لا تحظى حتى الآن بما تستحقه من اهتمام، والدليل على ذلك العقبات التي تعوق تنفيذ برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية، بسبب عدم وجود الموارد الضرورية. ولذلك تأمل إثيوبيا أن يفضي المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المقرر عقده في عام ٢٠٠١، إلى وضع توصيات لدعم الآليات القائمة واتخاذ تدابير تكميلية. غير أنها ترى أن جهود مكافحة الاستخدام الضار للإنترنت يجب أن تكون متوافقة مع حرية التعبير المنصوص عليها في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣٧ - إن إثيوبيا معنية في المقام الأول بهذه المسألة، لأن النظام الإريتري يرتكب أعمالاً عنصرية ضد الإثيوبيين المقيمين في إريتريا، وظل لمدة عامين يرتكب انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان ضد العديد من الإثيوبيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال الإريتري، وهي انتهاكات ترقى في بعض الحالات إلى مستوى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بل إلى مستوى الإبادة الجماعية. وقد تفاقمت هذه الفظائع بعد أن طُرد جيش العدوان الإريتري من كل الأراضي التي كان يحتلها منذ أيار/مايو ١٩٩٨. إن الاعتداءات تتزايد ضد المدنيين الإثيوبيين - من نساء وأطفال ومرضى ومشردين في بلدهم ذاته -، والآلاف منهم محتجزون في معسكرات اعتقال، وطُرد غيرهم من منازلهم أو مزارعهم، بل انتُزعت منهم هويتهم، ومَن يقاوم منهم يعذّب أو يُفتك به بأساليب وحشية. ومنذ بدأ العدوان الإريتري، طُرد أكثر من ٥٥ ٠٠٠ إثيوبي من إريتريا، وتتحدث معظم الشهادات عن الإعدام بإجراءات موجزة والاغتصاب والاحتجاز التعسفي والاختفاء والتعذيب والمصادرة غير المشروعة للمقتنيات الشخصية، وكلها أفعال الدافع إليها هو الانتماء العرقي للضحايا. وتفرض السلطات الإريترية شروطاً تعسفية على الإثيوبيين الذين يحاولون العودة إلى وطنهم، والذين يتعين عليهم أولاً عبور منطقة قتال ونقاط عبور حدودية، حيث جرى بطريقة عشوائية زرع ألغام مضادة للأفراد، دون حتى الاستعانة بلجنة الصليب الأحمر الدولية التي دعت إلى إعادة الأشخاص المطرودين إلى وطنهم. ومن هنا فإن الوفد الإثيوبي يحث مرة أخرى المجتمع الدولي على وضع حد لشتى تجاوزات النظام الإريتري الذي يتقاضى من المدنيين الإثيوبيين ثمن هزيمته على جميع الجبهات.

٣٨ - **السيدة سيمونوفيتش** (كرواتيا): تكلمت في البند ١١٢، فقالت إن كل التدابير التي اتخذت حتى الآن لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب غير كافية، وإنه لا بد من وضع استراتيجيات منع وتنظيم حملات إعلامية تضع في اعتبارها الأشكال الجديدة للعنصرية وكراهية الأجانب. وترى كرواتيا أن الأمم المتحدة تعطي المسألة درجة الأولوية المطلوبة في الإعداد للمؤتمر العالمي الذي سيعقد بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠٠١، وترحب في هذا الصدد بالمبادرة التي اتخذتها المفوضة السامية لحقوق الإنسان بنشر إعلان عن التسامح والعنصرية في أثناء انعقاد المؤتمر العالمي.

٣٩ - وتأمل كرواتيا أن يتيح المؤتمر العالمي وضع بيان كامل بالنتائج المحققة حتى اليوم في مكافحة العنصرية والعقبات التي ما زال مطلوباً التغلب عليها. وتأمل أيضاً أن يكون المؤتمر نقطة انطلاق لحملة عالمية لمنع العنصرية والقضاء عليها، وأن يعتمد إعلاناً وخطة عمل كاملين ومبتكرين يمكن تطبيقهما بشكل ملموس. ويجب أن يهتم الإعلان وبرنامج العمل بصفة خاصة باللاجئين والمشردين والمهاجرين والنساء والأطفال من ضحايا الاتجار، الذين يتسمون بضعف بالغ.

٤٠ - إن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية قد ساعدت بالفعل على إحراز نتائج مهمة بدفع الجهود الوطنية والإقليمية لمنع العنصرية والتمييز العنصري

ومكافحتهما. وتلاحظ كرواتيا بارتياح أن المؤتمر التحضيري الأوروبي للمؤتمر العالمي، الذي انعقد في استراسبورغ في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، كان مؤتمراً بنّاء، وهي موقنة أن سائر المؤتمرات التحضيرية الإقليمية ستحقق هي الأخرى نتائج طيبة. وستشارك كرواتيا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي باستضافتها في زغرب، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، اجتماعاً لخبراء الأمم المتحدة في إشكالية الرجل – المرأة والتمييز العنصري، سيعقد بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وبمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٤١ – وعلى الصعيد الوطني، كوّنت كرواتيا فريقاً عاملاً يتألف من موظفين وجامعيين وصحفيين وممثلين للمنظمات غير الحكومية والأقليات، وتنحصر مهمته، في فترة أولى، في الإعداد للمؤتمر العالمي. وستكون مهمة هذا الفريق العامل، بعد تحوله عقب المؤتمر إلى جهاز وطني دائم، رصد ومكافحة جميع أشكال التعصب والقيام بحملة واسعة النطاق لمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز العنصري والعرقي في البلد. وقد اعتمد الفريق العامل بالفعل مجموعة كاملة من المشاريع تتمثل أساساً في تعميم كتيب إعلامي عن جميع الصكوك القانونية الكبرى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب، وفي تنظيم حلقات دراسية لتعريف القضاة والمدّعين بأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وفي إعلام الأقليات الكرواتية بأحكام الصكوك الوطنية والدولية المتعلقة بمكافحة التمييز العنصري، وفي عقد لقاءات للمنظمات غير الحكومية ومؤتمرات للخبراء في موضوع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب في مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي.

٤٢ – وقد اتخذت أيضاً إجراءات في المجال التشريعي على الصعيد الوطني. فقد سنّ برلمان كرواتيا في أيار/مايو ٢٠٠٠ ثلاثة قوانين تحدد حقوق الأقليات القومية وتساعد في تطبيق أحكام الدستور الوطني المتعلقة بهذه الحقوق، مع احترام القواعد التي اعتمدها مجلس أوروبا.

٤٣ – **السيد بريبوتن** (سلوفاكيا): تكلم هو أيضاً في البند ١١٢، فأيد البيان الذي أدلت به فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي، وإن كان يود الإدلاء ببعض الملاحظات. فقال إن عشرين في المائة فقط من الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري هي التي أصدرت الإعلان المنصوص عليه في المادة ١٤، وبمقتضاه يجوز لأي دولة من الدول الأطراف أن تعلن في أي وقت من الأوقات اعترافها باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري بتلقي ونظر الرسائل المقدمة من الأفراد أو من جماعات الأفراد الداخلين في ولاية هذه الدولة الطرف الذين يدّعون أنهم ضحايا أي انتهاك من جانبها لأي حق من الحقوق المقررة في هذه الاتفاقية. وهذه النسبة المئوية ضعيفة للغاية في ضوء الدور المهم للجنة. وتأمل سلوفاكيا أن يحث المؤتمر العالمي سائر الدول على إصدار هذا الإعلان.

٤٤ – إن سلوفاكيا ترحب بانعقاد المؤتمر العالمي الذي سيساعد في تبادل الأفكار والخبرات وسيسهم في زيادة فهم العديد من المسائل ذات الأهمية العالمية.وترحب سلوفاكيا أيضاً بنتائج المؤتمر التحضيري الأوروبي للمؤتمر العالمي الذي عقد مؤخرا في استراسبورغ، وهي متأهبة تماماً للوفاء بالالتزامات الواردة في الإعلان السياسي.

٤٥ – إن المؤتمر الوطني لمكافحة العنصرية، الذي انعقد في براتسلافا في أيار/مايو ٢٠٠٠ تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السلوفاكية، قد ساعد على وضع بيان بالحالة في سلوفاكيا من حيث العنصرية وصوغ توصيات تتعلق بسبل

القضاء على هذه الآفة. وقد جاء هذا المؤتمر استجابة لشواغل وطنية، وإن كان يندرج أيضاً في إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي وللمؤتمر التحضيري الأوروبي.

٤٦ - إن حالة الأقلية من طائفة ''الروما'' تعتبر مسألة حسّاسة في سلوفاكيا كما في سائر بلدان وسط وشرق أوروبا. وتتخذ الحكومة السلوفاكية الآن تدابير لتحسين هذه الحالة. ففي عام ١٩٩٩، عينت الحكومة مسؤولاً كبيراً لشؤون أقلية ''الروما''، وهو من أفراد هذه الأقلية، ووضعت استراتيجية لحل المشاكل التي تجابهها. وقد رُصدت اعتمادات في الميزانية للمشاريع المنصوص عليها في هذه الاستراتيجية، وهي المشاريع التي تنتوي الحكومة تطبيقها بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك فقد جرى في أيار/مايو ٢٠٠٠ اعتماد خطة عمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ تهدف إلى حظر جميع أنواع التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية والأشكال الأخرى للتعصب. وبذلك تكون قد بُذلت جهود كبيرة، غير أن تسوية مشاكل أقلية ''الروما'' تتطلب عملاً متصلاً بسبب تعقدها، من حيث أن لها بعداً قانونياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسوسيولوجياً.

٤٧ - **السيد ميلينفسكي** (أوكرانيا): رحّب بالتقدم في الإعداد للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وبقرارات اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر. وقد وقعت أوكرانيا إعلان التسامح والتنوع الذي اعتمد في قمة الألفية، والذي ترى أنه سيساعد في التعامل مع المؤتمر العالمي بطريقة بناءة، وتطلب إلى جميع البلدان أن تحذو حذوها.

٤٨ - إن أوكرانيا مقتنعة اقتناعاً عميقاً بأنه يتعين على وجه السرعة اتخاذ تدابير وقائية لمكافحة العنصرية والتعصب العنصري على الصعيد الدولي، والعمل بوجه خاص على إنشاء نظام للإنذار المبكر يتيح للأمم المتحدة منع الصراعات الناجمة عن التوترات العرقية والإثنية. ويمكن للجنة حقوق الإنسان، في إطار هذا النظام، أن تقوم بدور حاسم، ولا سيما بالنظر في المعلومات التي ترد إليها ووضع توصيات.

٤٩ - وليس هناك على وجه التقريب بلد في العالم بمنأى عن العنصرية والتمييز العنصري والتعصب، وهي ظواهر متشابكة يمكن تفسيرها خصوصاً بنقص التعليم والإعلام، وبوجود تباينات اقتصادية واجتماعية. وعلى الحكومات، المسؤولة أساساً عن القضاء على التمييز العنصري، أن تهتم اهتماماً فائقاً بتشريعاتها وبالتعليم.

٥٠ - إن لجنة القضاء على التمييز العنصري تضطلع بدور بالغ الأهمية، إذ تكفل متابعة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي ما زالت الصك المرجعي في هذا الخصوص. ولما كان من المحتمل للغاية نشوب صراعات جديدة مستقبلاً بسبب العنصرية والتمييز العرقي، فإنه يتعين بوجه خاص أن تلتزم الدول بتنفيذ توصيات هذه اللجنة.

٥١ - وفي أوكرانيا يجري القضاء على العنصرية والتمييز العنصري بواسطة مجموعة من الأحكام القانونية، وليس هناك أي مظهر خطير للعنف ضد جماعة عرقية معينة أو لمعاداة السامية. وهناك اهتمام خاص بحقوق الأقليات القومية التي تشكل أكثر من ربع سكان أوكرانيا. ولجميع مواطني أوكرانيا الحق في ممارسة دياناتهم والاشتراك في طقوس جماعاتهم. وفي الأقسام الإدارية التي تشكل فيها الأقليات القومية نسبة كبيرة من السكان، يمكن استخدام اللغة الناقلة بنفس درجة استخدام اللغة الرسمية للبلد.

٥٢ - وفيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير الذي تعتبره أوكرانيا حقاً ثابتاً، ترى أوكرانيا وجوب تطبيقه وفقاً

للمبادئ الأساسية للقانون الدولي كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، وتميز بوضوح بين الشعوب المستعمرة أو التي تحتلها قوة أجنبية، من ناحية، والأقليات التي تعيش في أراضي دول معترف بها، من ناحية أخرى. ولذلك ترى أوكرانيا أن إعمال هذا الحق يقتضي الوفاء بثلاثة شروط أساسية على الأقل، وهي: التمسك بمبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان بوجه عام وحقوق الأقليات القومية بوجه خاص، والاعتراف بحرمة حدود الدول، وحل المنازعات بالوسائل السلمية. وبمعنى آخر، فإن أوكرانيا توافق على الإعمال الفعلي للحق في تقرير المصير بالاستقلال الذاتي كحل ممكن، ولكن في ظروف معينة فقط.

٥٣ - ويحيط الوفد الأوكراني بارتياح علماً بتقرير المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة (A/55/334) الذي يشاطره قلقه. أما عن أوكرانيا، التي هي طرف منذ عام ١٩٩٣ في الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، فإنها تفي تماماً بالتزامها بالامتناع عن أي عمل يتنافى مع موضوع الاتفاقية ومقاصدها.

٥٤ -**السيد بواسون** (موناكو): قال إن دولة القانون لا يمكن أن تسمح بنشر الأفكار العنصرية على الإنترنت، وعليها أن تتخذ تدابير محددة لقمع هذا النشر، كما فعلت سويسرا التي قررت ترتيب المسؤولية الجنائية على موفري الدخول إلى الإنترنت، والتي تجتهد في إقناع أكثر الدول تحرراً بقصر الدخول إلى المواقع العنصرية على أراضيها فقط. وقد يكون من المناسب أن تتفق الحكومات على تنظيم استخدام الإنترنت وتنسيق الإجراءات الجنائية التي اتخذتها أو تعتزم اتخاذها لمنع استغلال هذه الوسيلة لأغراض عنصرية. ويمكن للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تعزيز هذه الفكرة.

٥٥ - ومن الضروري أيضاً إدانة التمييز بجميع جوانبه، ولا سيما الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فقد يتمثل في منع الأجنبي من التمتع بالمزايا الاقتصادية والاجتماعية، واستبعاد جماعات الأقليات من الحياة العامة، واستخدام العنصرية وسيلةً لتوطيد سلطة سياسية و/أو اقتصادية. ويتحمل المجتمع الدولي، وبالذات السلطات الوطنية، واجب التحلي باليقظة في هذا الصدد.

٥٦ - ووفد موناكو حريص على توجيه الشكر الحار إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بصفتها الأمين العام للمؤتمر العالمي، لدورها في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية للمؤتمر، ولتنظيمها الاجتماع الإعلامي بشأن الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر. ويترقب هذا الوفد باهتمام مشروع إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي، المقرر عرضه على الفريق العامل بين الدورات المفتوح العضوية الذي سيجتمع في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٥٧ - إن إمارة موناكو، التي انضمت إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والتي لا تزال عازمة تماماً على مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، قد اشتركت في تقديم مشروع القرار المتعلق بالاتفاقية، الذي قدمته بلجيكا وسلوفينيا. وترى الإمارة أن التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها على أساس شامل والتطبيق الدقيق لأحكامها أمر أساسي، ولا سيما لتيسير تحقيق أهداف العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. ويمكن للدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية أن تنتهز فرصة انعقاد المؤتمر العالمي للانضمام إليها. وترى الإمارة أن من المهم أيضاً، لمكافحة العنصرية، تعبئة الرأي العام تعبئة قوية عن طريق برامج التوعية والتعليم، ولا سيما عن طريق تعزيز التفاهم والتسامح.

٥٨ - **السيدة الحاج** (الجمهورية العربية السورية): أشارت إلى أن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري في شتى أنحاء العالم كانت دوماً في قلب شواغل الأمم المتحدة التي تعكف أجهزتها المختصة على مكافحة الأشكال المعاصرة للعنصرية وكراهية الأجانب والتعصب التي بدأت تبزغ في مجتمعات عديدة. وفي هذا الصدد فإن المؤتمر العالمي الذي سينعقد بشأن هذا الموضوع في جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠١ يجب أن يتيح للمجتمع الدولي فرصة إعادة تأكيد رغبته في القضاء على هذه الآفات، ولا سيما التمييز والقمع والاضطهاد التي يتعرض لها العرب في الأراضي العربية المحتلة.

٥٩ - إن الجمهورية العربية السورية تؤكد مرة أخرى أن الأمم المتحدة أسست على مبادئ حق الشعوب في الحرية وتقرير المصير والقضاء على جميع أشكال الهيمنة والسيطرة الأجنبية، وأن إصرار إسرائيل على مواصلة سياسة الاحتلال والعنجهية والتمييز العنصري واستخدامها للشعارات والأساطير الأمنية والدينية هما سبب انعدام الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

٦٠ - إن الجمهورية العربية السورية قد ساندت بنشاط نضال الشعوب الخاضعة للاستعمار والاحتلال الأجنبي من أجل التحرر وممارسة حقها في تقرير المصير، سواء في إطار الأمم المتحدة التي أكدت هذا الحق في قرارات مختلفة للجمعية العامة كان أولها القرار ١٥١٤ (١٩٦٠)، أو داخل حركة بلدان عدم الانحياز التي تحملت شعوبها تضحيات جسيمة من أجل الانعتاق من قمع قوى الاستعمار.

٦١ - ورغم التقدم المتحقق والقرارات العديدة عن النزاع العربي الإسرائيلي التي اتخذتها شتى هيئات الأمم المتحدة، فإن المنظمة الدولية لم تستطع تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير بسبب السياسات التوسعية لإسرائيل وانتهاكاتها المستمرة والصارخة لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وأيضاً بسبب رفضها الانصياع لإرادة المجتمع الدولي. إن اللاجئين الفلسطينيين يتطلعون منذ أكثر من نصف قرن إلى استعادة أرضهم التي طردتهم منها قوات الاحتلال الإسرائيلية بقوة السلاح وبالإرهاب والتقتيل.

٦٢ - وتواصل إسرائيل زرع المستوطنات وانتهاج سياسة ثابتة ترمي إلى تغيير التركيبة الديموغرافية للأراضي العربية المحتلة، وذلك بتشجيع المستوطنين اليهود من شتى بقاع العالم على المجيء للحلول محل الفلسطينيين الذي طردتهم القوات الإسرائيلية من ديارهم وأرضهم. وتعتبر إسرائيل بذلك أسوأ نظام قائم على العنصرية والتمييز العنصري وإرهاب الدولة، فهي تقدم على قتل المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة الأطفال الأبرياء. وقد بيّن التلفزيون بوضوح أن القوات الإسرائيلية قتلت أطفالاً وشباباً فلسطينيين، وهدمت منازلهم وممتلكاتهم، وما زالت تفرض قوانينها على السكان العرب وتحاصرهم وتمنعهم من ممارسة الحقوق التي يكفلها لهم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي واتفاقيات جنيف. إن على إسرائيل أن تتخلى عن سياستها التمييزية والقمعية وتنسحب من الأراضي العربية المحتلة وتعترف فوراً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة على ترابه الوطني تكون القدس عاصمتها.

٦٣ - إن الجمهورية العربية السورية، المتمسكة بإصرار بقيم الحضارة التي هي التعاون والتسامح الديني ومكافحة جميع أشكال الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري، كانت في طليعة الدول التي انضمت إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ وهي طرف في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، وفي الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، وفي اتفاقية قمع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وكذلك في الاتفاقيات المناهضة للرق.

٦٤ - إن الحق في تقرير المصير والحق في مكافحة الاحتلال الأجنبي من الحقوق الأساسية التي ستواصل الشعوب النضال من أجلها. ولذلك ينبغي العمل معاً على تحقيق تطلعات جميع الشعوب إلى مستقبل من السلام والأمن والاستقرار.

٦٥ - **السيدة مولاروني** (سان مارينو): تكلمت في البند ١١٢، فشكرت جنوب أفريقيا على عرضها السخي استضافة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عام ٢٠٠١، وهو المؤتمر الذي يكتسب عقده في هذا البلد قيمة رمزية، وإن كانت قد أسفت لاستمرار الحاجة إلى مثل هذا المؤتمر في مطلع القرن الحادي والعشرين. وتؤيد سان مارينو ما قررته لجنة حقوق الإنسان، بوصفها اللجنة التحضيرية للمؤتمر، من صوغ وثيقة ختامية عن الأهداف والمقاصد التي ينبغي بلوغها والجداول الزمنية لتنفيذها.

٦٦ - إن العنصرية، التي هي خوف من المجهول (والتي يمكن في حالات قصوى أن تؤدي إلى التطهير العرقي رغبةً في القضاء التام على اختلاف الآخر) وفي نفس الوقت هي انعدام للرغبة في المعرفة ونفاد صبر وعدم فهم للآخرين، في الوقت الذي تحتاج فيه الثقافات إلى التنوع من أجل ارتقائها وتقدمها، هي في الغالب نتاج للضغوط الاجتماعية والأفكار المسبقة أو الخاطئة.

٦٧ - إن جمهورية سان مارينو، التي تؤيد كل التأييد مبادئ عدم التمييز، دون تفرقة على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو المولد، ترى أن مكافحة العنصرية حيثما تكون مستشرية تقتضي جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالحالة، وتثقيف الأجيال الشابة، وتوعية الرأي العام، وتعليم الناس كيفية التعايش السلمي، مع سنّ القوانين التي تقمع بقسوة جرائم التعصب والعنصرية والتمييز.

٦٨ - إن سان مارينو تقدّر كل التقدير شبكة المعلومات الأوروبية الجديدة التي أنشئت في عام ١٩٩٩ لإجراء أنشطة بحثية وأنشطة متابعة وللتعاون مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتدعم العمل الممتاز لمجلس أوروبا. ولا تستطيع سان مارينو أن تصف مدى أهمية مكافحة التمييز بعمل واسع النطاق على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٦٩ - **السيدة بوهجانكوكا** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): تكلمت في البند ١١٢ من جدول الأعمال، فقالت إن النظم الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تحظر إيلاء أي اعتبار للعرق أو الجنس أو الطبقة أو الدين أو الآراء السياسية، وإن عمل الحركة يقوم على المبادئ الأساسية السبعة للإنسانية والتجرد والحيدة والاستقلالية والتطوعية والوحدة والعالمية. وهناك ما يقرب من سبعة ملايين متطوع يعملون في العالم أجمع على نشر هذه المبادئ الأساسية والذود عن هذه القيم. وكثيراً ما يكون عليهم في الميدان واجب إضافي أيضاً، هو إزالة الحواجز العرقية.

٧٠ - إن الاتحاد يشيد بالدور الذي يؤديه الشباب في تعزيز التسامح ومكافحة العنصرية. وقد كانت الشبكة الأوروبية المسماة ''الأقليات وحقوق الإنسان في أوروبا التي تتطور'' عوناً على وضع برنامج عالمي لتدريب القادة الشباب على ثقافة السلام، عن طريق العمل المتوازي في شتى البلدان. وقد قام الاتحاد، علاوة على ذلك، بتنظيم مظاهرة في الكاميرون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ضمت شباباً من منطقة وسط أفريقيا. وقد اعتمد المؤتمر الدولي السابع والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، خطة العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ التي تنص على إيجاد تشاركية استراتيجية ووسائل جديدة لسدّ احتياجات المستضعفين والحد من التمييز والعنف في المجتمع. ويعمل

الاتحاد، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية والدول، على تنفيذ خطة العمل هذه لخلق جو من التسامح والقبول المتبادل والسلام. وقد تعهدت الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وكذلك الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف بالتعاون والعمل من أجل تعزيز التسامح واللاعنف واحترام التنوع الثقافي. ويبحث الاتحاد الدولي الآن عن طريقة لمساعدة الجمعيات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها، ويعتزم نشر معلومات عن الأعمال المنجزة حتى الآن.

٧١ - إن الاستراتيجية ٢٠١٠، التي اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ والتي هي نتاج عملية تشاور استغرقت عامين مع الجمعيات الوطنية، ستساعد الاتحاد الدولي على مضاعفة جهوده في مكافحته للعنصرية. إن هذه الاستراتيجية، ومحورها موظفو جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والقطاع العام والخاص، وأعضاء شتى الجماعات، تهدف إلى تغيير التفاعل بين البشر عن طريق فهم أفضل للقيم الإنسانية.

٧٢ - **السيد رويل** (منظمة العمل الدولية): ذّكر بأن منظمة العمل الدولية تعمل مع مفوضية حقوق الإنسان على الإعداد للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وستبذل قصاراها لنجاح هذا المؤتمر، ولا سيما أن العنصرية تمسّ أضعف فئات المجتمع، وأن هناك نذراً مزعجة للغاية تشير إلى أن التعذيب وغيره من انتهاكات الحقوق الأساسية غالباً ما يكون لها بُعد عنصري. وقال ممثل منظمة العمل الدولية إنه يلحظ هو الآخر ببالغ القلق أن وسائل الاتصال الجماهيري تستخدم في إشاعة الكراهية والعنف العنصريين وفي تأجيج التعصب الديني. وذكّر بأن المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب قد شدد على أثر التمييز العنصري على العمل، أي الأشكال المعاصرة للرق، وعمل الأطفال، والاتجار بالبشر. إن منظمة العمل الدولية، إذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار هذه الظواهر، تحثّ الحكومات على اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة للتصديق على الاتفاقية رقم ٢٩ لعام ١٩٣٠ بشأن السخرة ثم تطبيقها، وترى في الظاهرة الموازية، وهي الاتجار بالنساء والأطفال، سبة لا تحتمل.

٧٣ - إن القضاء على التمييز في العمل هو من صميم عمل منظمة العمل الدولية منذ إنشائها. وكانت المنظمة، بإطلاق حملتها من أجل العمل اللائق، تهدف إلى الارتقاء بالعمل وتعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي واحترام الحقوق الأساسية في مكان العمل وحرية تكوين الجمعيات. كما أكدت المنظمة حق الجنسين في الحصول على عمل منتج في ظروف تتسم بالحرية والإنصاف والأمن وكرامة الفرد. وفي مؤتمر العمل الدولي لعام ١٩٩٨، اعتمدت الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال الإعلان المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وحتى الآن، صدق ١٤٥ بلداً على الاتفاقية رقم ١١١ لعام ١٩٥٨ الخاصة بالتمييز (في العمل والمهنة) لعدة أسباب، منها بوجه خاص الجنس والعنصر.

٧٤ - إن حركات الهجرة تشتد في العالم، ولذلك عززت منظمة العمل الدولية برنامجها المعنون ''الهجرة من أجل العمل'' الذي يقدم إلى الحكومات، بناء على طلبها، المشورة بشأن تشغيل وحماية وعودة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتقدم المنظمة المشورة أيضاً بشأن صياغة سياسات وبرامج وطنية في مسألة الهجرة وبشأن وضع أطر وطنية جديدة لمنع التمييز ضد العمال المهاجرين الذين يسعون دائماً إلى الحفاظ على الهوية الوطنية والعرقية للمهاجرين. وذكّر ممثل منظمة العمل الدولية في هذا الشأن باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧، المعدلة بالاتفاقية رقم ١٦٩ لعام ١٩٨٩، بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة.

٧٥ - وبفضل التعاون الوثيق مع الحكومات وهيئات الإغاثة، تعمل منظمة العمل الدولية جاهدة، من خلال برنامجها للتدخل في حالات الأزمات، على إيجاد وظائف على وجه السرعة لمساعدة اللاجئين، فتسهم بذلك في خلق أو إنعاش الهياكل الأساسية اللازمة لحياة السكان وتطورهم. ولما كان للتمييز العنصري آثار غير متناسبة على المرأة، فإن من أهداف المنظمة كفالة المساواة بين الجنسين.

٧٦ - إن منظمة العمل الدولية، إذ تشير إلى أن التعاون التقني يمكن أن يساعد الدول الأعضاء على التصديق على الاتفاقيات أو تطبيقها، وإن كانت الأحكام القانونية غير كافية لوضع حد للتمييز العنصري والعرقي، تؤكد أن الجهود يجب أن تستهدف أيضاً إعادة توزيع النفوذ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي عن طريق تعزيز العدالة والإنصاف الاجتماعي وكفالة التساوي في الفرص والمشاركة لجميع الناس.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.